بسبب أزمة الوقود

هل تتحول أشجار غابات الموصل إلى فحم ؟

الموصل/ نوزت شمدين

مع اشتداد أزمة وقود التدفئة في مدينة الموصل وذهاب كل الوعود بإيجاد الحلول المناسبة للحد منها أدراج الرياح ، عادت مشكلة التجاوز على أشجار منطقة الغابات بالظهور مجدداً ، وأصبحت أعمال القطع الجائر تجري على قدم وساق في وضح النهار من دون أي رادع . وكانت المدى قد أشارت في تقرير لها نشر يوم ٢٠٠٦/٦/١٧ العدد (١٩٦) إلى هذه الظاهرة ، وردت محافظة نينوى يوم ٢٠٠٦/٧/٢ بكتابها المرقم (٢٢٦٧) ، أوضحت فيه (اهتمام مديرية بلدية الموصل بالغابات وأنها قد أعلنت عن مقاولة لبناء سياج يحيط بالمنطقة لمنع العبث بالأشجار ، وأن أعمال السقي والإدامة مستمرة وبصورة يومية ، وأنها أي البلدية ستقوم بإعادة التشجير بعد إكمال بناء السياج بحلول موسم الاستزراع القادم) . وبعد مضي نحو ستة أشهر لم يشعر مواطنو مدينة الموصل بأي تحرك فاعل لإنقاذ أشجار الغابات ، وأعمال القطع مستمرة فلا ارتفع سياج لحمايتها ولا زرعت نبتة جديدة لتعويض ما تم قطعه.

وخلال ثلاثة أيام من زيارات متكررة قمنا بها لمنطقة الغابات فوجئنا بعدم وجود أي حماية تذكر لمنع التجاوزات، وأن أغلب من يقومون بأعمال القطع هم أناس فقراء دفعت بهم شدة برد الشتاء وأسعار المحروقات المرتفعة للاستنجاد بالدفء الذي يمكن أن توفره أشجار الغابات مع يقينهم التام بأنها الرئة التي تتنفس بها مدينتهم. وهناك آخرون يعتبرون الأمر مكسباً تجاريا من خلال حصولهم المجاني على كمية وفيرة من الأخشاب سيما ان أسعار الفحم في السوق قد ارتفعت هي الأخرى وبشكل كبير، المواطن (محمد خلف) وجدناه في الجانب الشرقي من منطقة الغابات يقوم وبمساعدة أطفاله الثلاثة بالتقاط الأغصان الصغيرة المتساقطة على الأرض، سألناه عن سبب لجوئه إلى هذا المكان الذي يعتبر من معالم مدينة الموصل وينبغي على الجميع المحافظة عليه، فقال بأنه لا يؤثر في الأشجار مطلقاً لأنه وبخلاف الآخرين لا يقوم بقطعها وإنما يفتش عن الأغصان المتيبسة لاستخدامها في التدفئة والطبخ، وأشار إلى أن اسطوانة الغاز الواحدة سعرها (٣٠) الف دينار وبرميل النفط الأبيض وصل إلى (٢٢٠) الف دينار، وهذه المبالغ لايمكن له توفيرها بدخله المحدود. ووافقه على ذلك المواطن (جمال عبد سعود) الذي كان يحمل في مكان قريب حزمة كبيرة من الأغصان وقال : نحن مضطرون لفعل أي شيء من أجل أطفالنا، كنا في السابق نجلبهم هنا ليلعبوا ويمرحوا أيام الجمع والأعياد أما الآن فقد تغيرت الأمور ومن يدري ما الذي سيحدث في الغد. في قلب منطقة الغابات صادفتنا شاحنة كبيرة ربط بها سائقها جزءاً كبير من شجرة يوكالبتوس بواسطة سلك معدني طويل، ثم قام بجرها لتنقسم الشجرة إلى نصفين وبينما هو يحاول انتزاع ما تبقى من الشجرة استوقفناه في محاولة لمنعه من ذلك فبادرنا إلى القول وبطريقة متشنجة : (ملكية الأشجار عامة لجميع المواطنين، وأنا احتاج إلى الخشب للتنور والتدفئة ولا يمكن لأحد أن يمنعني) على مسافة قريبة التقينا سائق سيارة أجرة كان يضع قطعاً من الأغصان الخضر في حقيبة سيارته فذكر أنه رآنا ونحن نتحدث لذلك الرجل وقال أنه لص أشجار يصنع منها فحما ويبيعه بسعر عال، وأكد أنه شاهده ولمرات عديدة يقوم بمثل هذه الأعمال وبشكل علني أمام الناس، وأن هناك آخرين يمتهنون مهنته، وقال مشيرا إلى شاحنة صغيرة متوقفة في العمق بين صفين من الأشجار (يأتون في الصباح الباكر وما يخلفونه وراءهم نأخذه نحن).

الرأي العام في مدينة الموصل ينتقد وبشدة التجاوزات التي تحصل يوميا على أشجار الغابات، ويعتبر أن مسؤولية المحافظة عليها تقع على عاتق الدوائر الحكومية المعنية والتي ينبغي عليها أن تتحرك وبسرعة لاتخاذ التدابير اللازمة بدلا من الاكتفاء بالوعود.

موظف في مديرية بلدية الموصل قال أن الواجب الآن هو البدء بحملة إعلامية واسعة لبث الوعي بين الناس وتنبيههم إلى المخاطر التي تتعرض لها الغابات وبالتالي بيئة المدينة، ولا أجد أن بناء سياج حول المنطقة وزراعة أشجار للتعويض عن المفقود منها سيحل المشكلة، لأن المتجاوز سيبحث عن ثغرة في السياج وربما سننشغل بعد حين في السياج نفسه وننسى موضوع المشكلة، كما أن الوعد بزراعة أشجار جديدة ينبغي أن لا يكون معلناً بالطريقة التي تهدهد ضمائر لصوص الأشجار وتقنعهم بأن الأشجار لن تنقرض وأن هناك من سيسد النقص فيها باستمرار فيكون ذلك دافعا جديدا لهم بالاستمرار في أعمالهم غير المشروعة.

يقول المهندس الزراعي (عامر زكي) : نمو الأشجار عادة يتطلب زمنا طويلاً، وغابات الموصل مكتملة النمو وأشجارها وارفة، وما يحدث حالياً من قطع جائر لها وحتى لو تم تعويضها فلن تعود إلى سابق عهدها إلا بعد عقد أو اثنين من الزمن. وإضافة إلى الضرر البيئي الذي قد تتسبب به عمليات قطع الأشجار فأن السياحة في المنطقة أيضا مهددة لأنها تعتمد بالدرجة الأساس على جمالية المكان وخضرته. وأكد المهندس عامر أن التجاوزات غالباً ما تتفاقم في موسم الشتاء حيث البرد القارس والشحة المزمنة في المحروقات، معتبراً التجاوزات مهما كان عددها مجرد حالات لم ترق بعد لأن تكون ظاهرة عامة، ودعا إدارة المحافظة إلى معالجة مشكلة الوقود وكنتيجة لذلك سيتوقف الناس عن قطع الأشجار.

الغابات اصبحت مصدر للتدفئة اكثر منها للصناعات التحويلية النافعة.

كتابة على الحيطان

وداعاً ٢٠٠٦
عام جديد وأمل جديد

عامر القيسي

انقضى عام ٢٠٠٦ وطل علينا عام ٢٠٠٧ بمجموعة اعياد متداخلة للمسيحيين والمسلمين وطوى الجميع صفحة من الماضي. عام مرّ تجرع فيه العراقيون بكل تلاوينهم ويلات القتل متعدد الاشكال والانواع والاهداف والنيات لكن النتيجة كانت واحدة، هي دماء عراقية زكية اريقت على ارصفة الشوارع بل في داخل البيوت والازقة واكثر الضحايا من الابرياء رجالا ونساء" واطفالاً.

صورة المشهد العراقي لعام ٢٠٠٦ لم تكن تحتوي على هذه الكتلة المأساوية من مساحة الصورة فقط فالى جانبها كتلة اخرى تحكي قصة محاولات البناء والتأسيس لعراق آخر مازال في طور التشكل.

نعم، البارز في الصورة لونا وتجسيما هو الصورة الاولى للاسف الشديد، ذلك ان محاولات اعادة التشكيل تجري وسط ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد وعلى رأسها حجم وكمية العداء للمشروع العراقي الديمقراطي الجديد، داخليا واقليميا، وهذا الحجم من العداء للاسف الشديد ايضا يتستر بقوى داخلة في العملية السياسية، برلمانا وحكومة ومناصب ومؤسسات، وتتلبس هذه القوى بعباءات متنوعة في محاولة لخلط الالوان وتضبيب الصورة لتعقد بالتالي من عملية الفرز بين من يبني ومن يهدم، وهذا واحد من اخطر التباسات الوضع العراقي الجديد وهي التباسات اشتغلت منذ ٢٠٠٣/٤/٩ ومازالت تشتغل على مشروعها حتى اللحظة، خطابها مشوش واهدافها غامضة وشعاراتها رنانة وتجر وراءها البسطاء من الناس الذين يقفون من دون وعي منهم، ضد مصالحم الحقيقية في بنا عراق المؤسسات والقانون والدستور.

التباسات وتداخلات نتمنى ان تعيها القوى السياسية كافة وتحدد موقفها بكل وضوح وتسهم بايجابية في اعادة تشكيل الدولة العراقية الجديدة وانقاذ الشعب العراقي من المأساة التي يعيشها يوميا.

لقد قدم شعبنا نموذجا متقدما لنخبنا السياسية في مساهمته الناشطة في كل استراتيجيات البناء برغم محدوديتها ابتداء من طالب المدرسة حتى الاستاذ الجامعي مرورا بالمهندس والطبيب وعامل البناء والمرأة في العمل والبيت متحدين بذلك اشكالا متنوعة وقاسية من الخيارات التي يحاول البعض فرضها عليهم.

ان تنوع فرض الدكتاتوريات وهيمنة الرأي الواحد والحزب الواحد ينبغي لها ان تأخذ طريقها هي الاخرى الى سلة مهملات الماضي ويتوجه الجميع نحو مشروع التعددية والحوار الفكري والسياسي الحضاري والناضج بعيدا عن قعقعة السلاح وثر الموت والدمار والمفخخات أمام حركة التغيير لان في هذا تحقيقا لمصالح الجميع وحماية لعراقهم وامنهم ومستقبل الاجيال القادمة

ونحن نستقبل عام ٢٠٠٧ يجب ان نرفع شعار (العراق اولا) لان مثل هذا الشعار سيقودنا الى الطريق الصحيح ويحلحل لنا الكثير من المشكلات وبالتالي نستطيع ان نرى العراق باعين عراقية وعراقية فقط.

بعد تزايد عمليات السطو على المصارف وقوافل نقل الأموال

موطنون يتساءلون: من المسؤول؟ وحتى متى تستنزف الأموال العامة؟

بغداد/ إنعام جبار

ازدادت في الآونة الأخيرة حوادث السطو المسلح على المصارف ومواكب نقل المبالغ النقدية في الشوارع وعلى مرأى ومسمع العامة، ففي هذا العام فقط، سرقت فيه العصابات التي ترتدي زي الشرطة سبعة مليارات دينار في عشر عمليات طالت المصارف الحكومية والأهلية ومواكب نقل النقود من والى البنك المركزي والمصارف والدوائر بحسب مصادر مصرفية، وكان آخرها رواتب موظفي وزارة الصناعة، وتكرار تلك العمليات في أكثر من مكان يستوقف أي عراقي يطمح بالسير خطوة واحدة إلى الأمام.

وقد يسأل سائل.. هل القصد من عمليات السطو الحصول على المال فقط؟، وهل تأثير الحصول عليه بقوة السلاح ينعكس على الاقتصاد العراقي؟، للمواطن البسيط رؤيته في تكرار تلك الأحداث ويتمنى على القائمين على ملفات الأمن وضع نهاية لمسلسل إهدار المال العام والخاص.

احد المصارف الحكومية الذي تعرض إلى سطو مسلح قبل مدة وأغلق فيما بعد يقع في شارع الرافعي بمنطقة العامرية، موقعه وقلة الحراسات (أغرت) السرّاق على سرقته، اعتقاد تحدث به سرمد الراوي ويقع بيته بالقرب من المصرف وأضاف "كنا متأكدين من أن المصرف سيتم السطو عليه بعد أن تكررت حالات السطو في أماكن أخرى مع قلة الحراسات عليه وعدم وجود القوات الأمنية في المنطقة، لذا فما معنى أن تأتي ثلاث سيارات فيها أشخاص مسلحون يدعون بأنهم يتسلمون رواتب إحدى الجهات الأمنية ويقومون بالسطو عليه أمام المراجعين، أليس هذا قصور في التحصينات الأمنية التي تعرض أرواح المواطنين إلى الخطر!"، ويضيف سرمد "كان المصرف في السابق أشبه بالبيت حيث لا توجد حراسات كثيرة، وبعد تغيير النظام جرت بعض التعزيزات الأمنية ولكنها دون المستوى، وهناك دوائر عديدة تقتحم من قبل المسلحين هذه الأيام وكما نشاهدها في التلفزيون، لماذا لا يعي القائمون على الشأن المصرفي والأمني خطورة بقاء المصارف بهذه الحراسات القليلة، وهل الإغلاق هو الحل، أم هناك أمر خفي لا نعرفه"؟

ويذهب الأستاذ علي التميمي الذي يعمل موظفاً في وزارة الصحة إلى الاعتقاد بأن "الأيادي الخفية" قد تكون متواطئة، ويضيف "في نظرة إلى آلية تنفيذ عمليات السطو نجد أن الأسلوب ذاته ويتمثل بقيام مجموعة من المسلحين ويرتدون زي الشرطة بمتابعة مواكب نقل الأموال فيستولون عليها أو يقومون باقتحام المصارف عنوة، الأمر الذي يبرز دقة المعلومات التي يتسلمونها عن سير المواكب والمناطق التي يسهل فيها الاستيلاء على المال بعيداً عن أعين رجال الأمن".

ويعتقد البعض بأن سرقة المصارف لها تأثيرات سلبية مستقبلية تمس حياة المواطن العادي، يقول غسان حاتم / موظف "هؤلاء الذين يسطون على المصارف لا يعلمون أن فعلتهم تؤذي شرائح عديدة من العراقيين، بل تؤخر تقدم الوطن، وإذا كان الوضع الاقتصادي غير آمن فبالتالي تخرج رؤوس الأموال وكذلك المستثمرون المحليون خارج العراق ما يصيب العملية التجارية بالشلل، وهذا الأمر ينعكس على ازدياد البطالة وتفاقمها بالنسبة للأشخاص الذين يعملون بصورة غير مباشرة أو المستخدمين بجميع مسمياتهم في العملية التجارية"، ويضيف غسان "وقد يتفاقم الأمر ويشعر المستثمرون الأجانب أن أموالهم في خطر لو استثمروها في العراق أو في إعادة بناء منشآته المدمرة وهذا أيضا يبقي العراق في دوامة الخراب والعجز عن التقدم خطوة واحدة إلى الأمام، لكن كيف للسارق أن يفكر بمصلحة الوطن؟".

ومن بديهيات أي عمل تجاري ناجح وجود بيئة أمينة يتم فيها تداول رأس المال في السوق والحفاظ على السيولة النقدية لبعض الصفقات، ولكن إن اختفت تلك البيئة مع الرغبة في الاستثمار فبالتأكيد المال سيذهب إلى حيث الأمان، بهذا الرأي ابتدأ حامد سلام / مدرس كلامه وأضاف "بنظرة خاطفة إلى العراقيين المسافرين نجد أن غالبيتهم من التجار وأصحاب رؤوس الأموال والذين كانوا يحركون عجلة الاقتصاد في العراق، ومع شعورهم بأن أموالهم في خطر وفي أية لحظة يتم السطو عليها بصورة مباشرة أو من خلال المصارف فهم يفضلون السفر معها خارج العراق وهو كارثة للاقتصاد العراقي "، ويشير حامد إلى السياسة الخاطئة في التمادي بالحالات البسيطة والتي تصبح فيما بعد ظواهر ويقول "مثلما فتح الباب على مصراعيه لاستيراد السيارات وأدى إلى استنزاف العملة الصعبة، فالخطر اليوم يتمثل بتسرب رؤوس الأموال إلى خارج العراق لشعور التاجر بأن ماله في خطر ومن الصعب الحفاظ عليه لأن الدولة نفسها لم تستطع الحفاظ على أموالها من السطو المسلح".

واستشهد عشرة موظفين أو حراس يعملون في المصارف أو في نقل الأموال بالعمليات الست الأخيرة واختطف العديد منهم، لكن هذه الأرقام لم تخف قلق نوري عمران/ تاجر جملة من نزاهة بعض العاملين في المصارف ويضيف "قد يكون الفساد أو الوشاية من داخل المصارف له تأثير في تسهيل عمليات السطو، لا اتهم أحداً لكن سهولة التنفيذ تؤكد ما اعتقد، وهذا يدعو المسؤولين إلى الاعتماد على العناصر الكفوءة والأمينة في حماية المصارف وقوافل نقل المبالغ النقدية".

الأحمر والأخضر والأصفر

متى تعاد الحياة للإشارة الضوئية في النجف؟

النجف/ عامر العكايشي

تعتبر الإشارات المرورية الضوئية واحدة من الظواهر الحضارية للمجتمعات والبلدان فبها تقاس درجة النمو العمراني للدول وبها يعرف وعي الشعوب . وكان العراق من الدول السباقة في الشرق الأوسط استعمالا لتلك الإشارات وكنا نشاهد سائقي السيارات وهم يستعدون للوقوف عند اشتعال الضوء الأصفر ويتوقفون لحظة اشتعال الضوء الأحمر و لا يتقدمون لحظة واحدة قبل اشتعال الضوء الأخضر سواء كان ذلك في الليل أو النهار وفي الطرق والتقاطعات التي تشهد زخما مروريا أم الخالية إلا من القليل. ولكن بعد سقوط النظام المشؤوم سقطت تلوه الإشارة الضوئية بالضربة القاضية ويبدو إن علاجها وإعادتها إلى الحياة في القريب العاجل أمر صعب لا لعدم وجود ثقافة مرورية لدى سائقي المركبات بل حتى المشاة لان اغلب إن لم نقل كل تلك الإشارات عاطلة عن العمل و (خارج نطاق الخدمة) ومديرية المرور تلقي باللائمة على الهندسة المرورية التابعة إلى مديرية بلدية النجف . كما إنها لو أصلحت الإشارات وأصبحت جاهزة للعمل فتبقى مشكلة الكهرباء تلوح في الأفق كما تقول مديرية مرور النجف.

" المدى " حاولت تسليط الضوء على الإشارات المرورية الضوئية في محافظة النجف من خلال اللقاء بعقيد المرور عبد الحسن جبار ناصر السيلاوي مدير مرور النجف وكالة وبعض شرطة المرور ووضع العراقيل والمعوقات امام السادة المسؤولين علنا نشاهد الألوان الزاهية للإشارات المرورية تعود لها الحياة معلنة الاستعداد أو الوقوف أو الانطلاق.

سألنا العقيد السيلاوي عن سبب توقف عمل الإشارات الضوئية فأجاب: هنالك صعوبات كثيرة تواجه عمل المرور في الشوارع العامة والطرقات منها الإشارات الضوئية وأسباب توقف الإشارات عن العمل عدم وجود الكهرباء والسبب الآخر الذي لا يشجع عمل الإشارات الضوئية الزخم المروري الحاصل في شوارع وطرقات النجف وخصوصا أوقات بداية ونهاية الدوام ووقت الغروب وهناك زخم مروري يكون بحاجة إلى تدخل الضابط أو شرطي المرور الموجود هناك كما هو الحال يوميا في تقاطع شارع المدينة أو ساحة الصدرين أو ساحة المظفر أو تقاطع ثورة العشرين وسبب هذا الزخم إن مدينة النجف يقصدها الزائرون من كل أنحاء العراق بل من خارج العراق أيضا وهذا الزخم يجعلنا في بعض الأحيان نعطي الأولوية لسير معين مرتين متتاليتين . كما يحصل إن الوفود القادمة الى المدينة سواء الحكومية أو غيرها نعطيها الأولوية ولا نقطع الطريق إلا حين اجتياز كل سيارات الوفد . هذه الأسباب مجتمعة إضافة إلى عدم وجود تطور في الشوارع يجعل عمل الإشارات الضوئية بهذه الحالة غير مجد ما لم نستعين ببعض البدائل.

❖ ما البدائل والطرق الكفيلة بعودة الحياة إلى الإشارات الضوئية . سألناه فأجاب:

- يجب أولا إصلاح الإشارات المرورية ومن ثم تزويدها بالكهرباء بصورة مستمرة وعندما تعمل تلك الإشارات ستخفف الكثير من العناء على شرطي المرور الذي أصبح اليوم أكثر معاناة بعدم وجود الإشارات المرورية مما يضطره إلى النزول الى منتصف الشارع لتنظيم السير وبهذه الحالة سيكون هناك خطر كبير على حياته إضافة إلى المشقة والتعب التي تصاحب نزوله للشارع . أما عن طرق معالجة الاختناقات المرورية فقال : يفترض إنشاء جسور أو أنفاق في التقاطعات المزدحمة مثل ساحة المظفر وساحة ثورة العشرين واقترح إنشاء جسر معلق يبدأ من تقاطع حي الأنصار جنوب النجف وينتهي عند ساحة الشهداء جيش الإمام المهدي شمال النجف.

بعدها توجهنا إلى ساحة المظفر وهي احد اكبر التقاطعات في النجف وسألنا علي كامل محمد(شرطي مرور) في الساحة فيما لو أعيد العمل بالإشارات الضوئية فهل سيلتزم سواق السيارات بتلك الإشارات أم لا ؟ فأجاب : إذا أعيدت الحياة إلى الإشارات المرورية فاعتقد إن نصف السائقين تقريبا سيلتزمون والنصف الآخر يحتاج في المراحل الأولى إلى بعض الإجراءات مثل إصدار غرامات مالية بحقهم كما يجب تفعيل القانون بحق المخالفين.

ثم سألناه عن الطرق الكفيلة بجعل سائقي المركبات يلتزمون بالإشارات الضوئية فقال : تشديد المحاسبة وتطبيق القانون بما فيها حجز المركبة.

بعدها توجهنا إلى ساحة الرحباوي وسط المدينة القديمة وسألنا شرطي المرور احمد كريم عبود عن رأيه فيما قاله زميله فاتفق مع الكثير من الأجوبة إلا انه أكد ضرورة تثقيف السائق لان الغرامة والعقوبة ليست الرادع الحقيقي بل يجب أن يكون ضمير السائق ووعيه وثقافته هم الرقيب عليه كما يجب تسليح السائق بالوعي المروري وطالب احمد كريم وسائل الإعلام العراقية بالتركيز على هذا الجانب فهو أفضل للشعب العراقي وانفع لهم بدل أخبار العنف والإرهاب ومشاهد الدم التي ملّ منها الشعب العراقي كما طالب وزارة التربية بإدخال معلومات مرورية عامة في مناهجها الدراسية كي نربي أجيالاً من الداعين مرورياً.

عبد الحسن السيلاوي مدير مرور النجف

اشارة ضوئية ملقاة عى الرصيف

واحدة من مشكلات الكهرباء

"التجطيل" تجاوز على حقوق المواطن والدولة

بغداد/ هاشم حميد

أسلاك كثيفة ومتشابكة فيما بينها تمتد لمسافات طويلة والبعض منها قصيرة وحسب بعد وقرب المصدر لتشكل في منظرها شناشيل كالشناشيل البغدادية التي افتقدتها أزقة بغداد ومحلاتها... هذه الأسلاك تصل ما بين الشوارع والمحلات حتى أصبحت ظاهرة يطلق عليها البعض تجاوزات والبعض يطلق عليها اسم (التجطيل) يقول (أبو علي) صاحب احد المطاعم إننا لم نستطيع التجاوز ولم نفكر به إلا أن تشجيع بعض العاملين في الشبكة الكهربائية شجعنا على ذلك حيث طلبوا منا جلب الأسلاك فقط لغرض إيصال التيار الكهربائي من منطقة إلى أخرى مقابل مبالغ مالية... والسبب كما يقول (أبو علي) غياب الرقابة وروح المسؤولية لدى البعض من العاملين في قطاع الكهرباء. أما المواطن (جبار كاظم) يقول إن مشكلة (التجطيل) من المشاكل المهمة والخطرة في نفس الوقت حيث إن البعض يقوم بالتجاوز على حقوق الآخرين من خلال اشتراكه في حصتهم أثناء القطع مما ولد مشكلة تضاف إلى القطع اللامبرمج أصلا تثقل كاهل المواطن الملتزم والحريص على عدم التجاوز واحترام الآخرين ويضيف (إن هناك تجاوزات أكثر وهي التجاوزات التي يقوم بها أصحاب المعامل الإنتاجية بالتواطؤ وللأسف مع العاملين في دوائر الكهرباء مقابل مبالغ مالية وهذا ما يجعل الكثير من المحلات مضاءة أثناء النهار بينما هناك محلات وشوارع قد فقدت التيار الكهربائي في كل الأوقات...

ومن التجاوزات الأخرى هو قيام البعض ربط الأسلاك الخاصة بالأجهزة الكهربائية التي تحتاج إلى فولتية أكثر للتشغيل على المغذيات الرئيسة الموجودة في الشوارع هذا ما يوكده المواطن (وليد حسين) ويضيف إن ذلك يسبب الكثير من الأضرار للشبكة الكهربائية وقد وصلت الكثير من الاعطاب للمغذيات الرئيسة والفرعية كما أن البعض يقوم بربط هذه الأجهزة خارج العداد لتلافي ظهور نسبة الصرف في العدادات. أما عضو المجلس البلدي في احد أحياء بغداد والتي تكثر فيها الجنابر والبسطيات والتجاوزات على الأرصفة والذي فضل عدم ذكر اسمه يقول (التجاوزات على الشبكة لا تتوقف عند أصحاب الدور والمحلات بل أن هناك مافيا هي الأخطر وهم أصحاب الجنابر والأكشاك التي استحدثت ونصبت بشكل عشوائي مما يولد خطر على الناس وعلى حياة المارة خاصة وان هؤلاء يقومون وبعد إغلاق أكشاكهم بترك الأسلاك تتدلى في الشارع).

هذه التجاوزات قد تكون محصورة في حدود المدن إلا أن هناك تجاوزات تحصل خارج المدن وهو قيام البعض من مربي الدواجن الذين يمتلكون قاعات كبيرة بالتجاوز على الشبكة وكذلك أصحاب مضخات الماء وان البعض منهم يمتلك أكثر من مضخة تقوم بمهمة السقي في المزارع والبساتين... كل هذا وغيره يشكل هدر للطاقة الكهربائية وتجاوزا على حقوق الآخرين وهذا يتطلب من الجهات الرسمية في وزارة الكهرباء بإرسال لجان تفتيشية لغرض رصد هذه الظاهرة وحصرها ووضع حد لها بعد أن استفحلت وأصبحت لا تطاق ولا يمكن السكوت عنها.